في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت
مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى
لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال
صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة
انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد
وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما فيجب ان
يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احداهما اسمية والاخرى
فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يتصدى
مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية
كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا محافظة على المناسبة
ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد
قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو
زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة
الاسمية فاذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي
في خبر المبتدأ والضمير محذوف واي واكرمت عمرا عنده او في داره واما
ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد
اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته
وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد
في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد
في احداهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا

اي كلام السكاكي

مفرد من مفرد انما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في
قيد من قيودهما وتساوده واضح للقطع بامتناع العطف
في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي
ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس
والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا
الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع
هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما
بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين
المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب
ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان
الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان
الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين
نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له
وجه صحة واما ما يقال اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط
لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه
وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل
عليه لفظه ويأباه قوله في التصور مفهوما كما لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه
على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات
الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين و تناسب الفعليتين

Copyright © King Saud University